

الجمهورية اللبنانية



الهيئة الوطنية
لمكافحة الفساد

التقرير السنوي

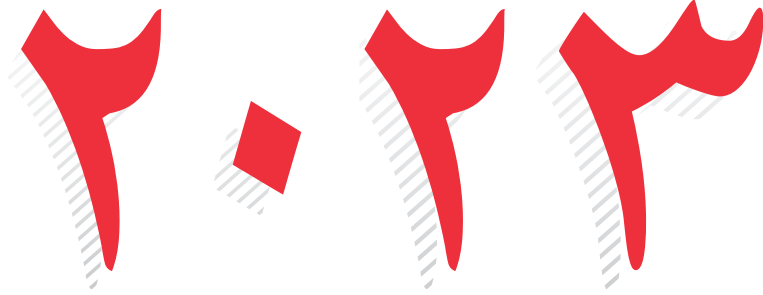
٢٠٢٣

الجمهورية اللبنانية



الهيئة الوطنية
لمكافحة الفساد

التقرير السنوي



كلمة رئيس الهيئة

يسرنا أن ننشر التقرير السنوي الثاني للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (الهيئة)، والذي يعني الفترة الممتدة من بداية سنة ٢٠٢٣ إلى نهايتها، والذي يتضمن جردة سنوية بأنشطتها، وتقدم عملها وفقاً لما نصت عليه القوانين المرعية الإجراء.

ننشر هذا التقرير إنطلاقاً من مبدأ شفافية عمل الهيئة بشكل خاص وما أوجبه قانون الحق في الوصول الى المعلومات وقانونها الخاص، لا سيما في المادة ٢٤ منه، إذ يقع على عاتق الهيئة إصدار «تقارير سنوية تتعلق بنشاطاتها، تتضمن على الأقل: معلومات حول آلية عملها بما فيها التكاليف والاهداف والقواعد والانجازات والصعوبات التي اعترضت سير عملها وحساباتها المدققة، كما السياسات العامة المعتمدة ومشاريعها التي نُفِذت والتي لم تُنفذ وأسباب ذلك وأية اقتراحات تساهم في تطوير عملها. ترفع الهيئة هذا التقرير إلى مقام كل من رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء والنواب والوزراء وتنشر نسخة عنه في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الالكتروني الخاص بها».

شكّل انشاء الموقع الالكتروني للهيئة خلال هذه السنة نقلة نوعية لناحية تعزيز تواصلها مع الجمهور ومع سائر الجهات المعنية. وقد تم تصميمه لتحقيق غايات عدة، لا سيما الإعلان عن أنشطة الهيئة، وإعلام المعنيين بمهامها، وتسهيل التواصل معها لناحية تقديم الشكاوى المتعلقة بمخالفة قانون الحق في الوصول الى المعلومات، وتلقي تصاريح الذمة المالية والمصالح، وكشوفات الفساد وما يستتبعها من طلبات الحماية والحوافز.

لقد كانت سنة ٢٠٢٣ مهمة بالنسبة لعمل الهيئة في أداء مهمتها الرئيسية المحددة «بمكافحة الفساد والوقاية منه وكشفه، وتطبيق الإتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة لا سيما إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وحمل العام الثاني للهيئة عدداً كبيراً من الانجازات على مستوى تفعيل عملها، بالرغم من التحديات التي واجهتها، والأوضاع الإقتصادية التي كان لها بالغ الأثر على الإدارة العامة ومؤسسات الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في مطلع شهر كانون الثاني من العام ٢٠٢٤ أقرت الهيئة بعد موافقة مجلس شوري الدولة نظامها الداخلي، وذلك أثناء تحضير هذا التقرير.

وبالرغم من التقدم المُحرز على الصعد كافة والتي سوف يتم تفصيلها في هذا التقرير، تعد الهيئة اللبنانية واللبنانيات انها سوف تستمر بتفعيل مهامها وصلاحياتها عملاً بالقوانين المرعية للإجراء، وتأمل ان تسهم أعمالها في الحد من ظاهرة الفساد وآثاره، بما فيه خير الوطن واللبنانيين.

ختامًا تتقدم الهيئة بالشكر من كل من ساهم بدعم تنفيذ خطة بناء قدراتها، من الجهات المحلية والدولية والمنظمات الصديقة، عسى أن يحمل العام القادم إيفاءً أكبر من قبل لبنان لإلتزاماته الدولية.

بيروت في ٢٠٢٣/١٢/٣١

رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
القاضي كلود كرم

المُلخص التنفيذي

استكملت الهيئة خلال العام ٢٠٢٣ ما كانت قد بدأت خلال السنة المنصرمة لناحية متابعة التنسيق مع مجلس شوري الدولة في ما يتعلق بإقرار نظامها الداخلي المتضمن للنظام المالي وهيكلتها الإدارية ومدونة قواعد السلوك المُلزِمة، وذلك في مسعى منها لتفعيل مهامها العامة والخاصة كما نص عليها قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والقوانين الأُخرى ذات الصلة.

تابعت الهيئة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير مسألة إقرار وتحويل الاعتمادات اللازمة إلى حسابها في المصرف المركزي، تزامناً مع إعادة تأهيل وتجهيز مقرها بدعم من عدد من الجهات الدولية ومنها برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP ومكتب الامم المتحدة للمخدرات والجريمة UNODC والاتحاد الاوروبي EU والوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية (Expertise France) إضافة إلى حكومة مملكة الدنمارك.

ودأبت الهيئة خلال السنة الثانية التي تلت مرسوم تعيينها على ممارسة المهام الموكلة إليها بما يتوافق وقدراتها بانتظار إقرار نظامها الداخلي وتعيين الكادر البشري اللازم لمساندة أعضائها. ويفصل التقرير السنوي هذا تقدم العمل خلال سنة ٢٠٢٣، لناحية تطوير تنظيم الهيئة الداخلي وقدراتها المالية والإدارية والفنية، بما فيها تأهيل وتجهيز مقر الهيئة ومتابعة عملية مراجعة نظامها الداخلي وموافقة مجلس الشورى عليه، تأمين الاعتمادات اللازمة، وتطوير التعاون الفني والعلمي مع جهات محلية ودولية مختصة.

ويتطرق التقرير في فصله الثاني إلى مسائل تأدية الهيئة لوظائفها التي حددتها القوانين ذات الصلة وهي:

- تلقي التصاريح عن الذمة المالية والمصالح وحفظها وإدارتها والتدقيق بها وفق أحكام قانون الإثراء غير المشروع.
- المساهمة في نشر ثقافة النزاهة في الإدارات والمؤسسات العامة والمجتمع والمعارف اللازمة لمكافحة الفساد والوقاية منه.
- تلقي كشوفات الفساد التي تردها، واستقصاء جرائم الفساد ودرسها وإحالتها عند الاقتضاء إلى سائر الهيئات الرقابية والتأديبية والقضائية المختصة.
- رصد وضع الفساد وكلفته وأسبابه وجهود مكافحته والوقاية منه في ضوء القوانين النافذة والسياسات المعتمدة والإتفاقيات الثنائية المتعددة الأطراف المُلزِمة، ووضع التقارير الخاصة أو الدورية في هذه الشؤون ونشرها في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة.

- إبداء الرأي، عفوًا أو بناءً لطلب المراجع المختصة، في التشريعات والمراسيم والقرارات ومشاريعها والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه.
- حماية كاشفي الفساد وتحفيزهم وفق أحكام قانون حماية كاشفي الفساد.
- إستلام الشكاوى المتعلقة بتطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات والتدقيق فيها وإصدار قرارات بشأنها، وإبداء المشورة للجهات المختصة حول تنفيذ القانون، ووضع تقرير سنوي بشأنه ونشره، والمشاركة في تثقيف المجتمع لترسيخ هذا الحق.
- دعم الشفافية في قطاع البترول من خلال السهر على حُسن تطبيق أحكام هذا القانون، واستلام الشكاوى المتعلقة بتطبيق أحكامه والتحقق فيها وإصدار قرارات بشأنها، وإبداء المشورة للسلطات المختصة.
- المساهمة في تطبيق قانون استعادة الأموال الناتجة عن الفساد، عن طريق الدائرة الخاصة ضمن الهيئة المعنية بالتخطيط ومتابعة وتنسيق أعمال إستعادة الأموال المتأتية عن الفساد.

بالرغم من التأخير في تأمين الكادر البشري المناسب وفقًا لهيكلية الهيئة الإدارية، وبالتالي تفعيل عمل جميع المديریات والوحدات الإدارية المساندة، تمكّن أعضاء الهيئة من المباشرة بممارسة مهامهم من ضمن الإمكانيات المتاحة، وبشكل خاص لناحية مراقبة حسن تطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات وتلقي التصاريح عن الذمم المالية والمصالح، والبدء بالتحضيرات اللازمة لتفعيل المهام المتبقية من خلال وضع الخطط والتنسيق مع الجهات المعنية.

أ جدول المحتويات

٤	كلمة رئيس الهيئة
٦	الملخص التنفيذي
٨	جدول المحتويات
١٠	مقدمة عامة: السياق الحالي ودور الهيئة
١١	الفصل الاول: تطوير تنظيم الهيئة الداخلي وتطوير قدراتها المالية والإدارية والفنية
١١	١. تأهيل وتجهيز مقر الهيئة
١٢	٢. متابعة عملية تطوير النظام الداخلي وموافقة مجلس شورى الدولة عليه
١٢	أ عمل أعضاء الهيئة
١٢	ب - الأنظمة الداخلية
١٢	ج - الجهاز البشري وتطويره
١٤	٣. تأمين الإعتمادات اللازمة لأداء الهيئة لمهامها
١٤	٤. تطوير التعاون الفني والعلمي مع جهات محلية ودولية مختصة
١٤	أ. ورش العمل المتخصصة
١٦	ب. الزيارات واللقاءات والمشاركات الخارجية
١٨	٥. إطلاق الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة
١٩	الفصل الثاني: تأدية الوظائف التي حددتها القوانين للهيئة
٢٠	بالنسبة لوظائف الهيئة وما انجزته خلال سنة ٢٠٢٣
٢٠	الوظيفة ١: تلقي التصاريح عن الذمة المالية والمصالح وحفظها وإدارتها والتدقيق بها وفق أحكام قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع.
٢١	الوظيفة ٢: المساهمة في نشر ثقافة النزاهة في الإدارات والمؤسسات العامة والمجتمع والمعارف اللازمة لمكافحة الفساد والوقاية منه.
٢٢	الوظيفة ٣: تلقي كشوفات الفساد التي تردّها، واستقصاء جرائم الفساد ودرسها وإحالتها عند الاقتضاء إلى سائر الهيئات الرقابية والتأديبية والقضائية المختصة.
٢٣	الوظيفة ٤: رصد وضع الفساد وكلفته وأسبابه وجهود مكافحته والوقاية منه في ضوء القوانين النافذة والسياسات المعتمدة والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المُلزِمة، ووضع التقارير الخاصة أو الدورية في هذه الشؤون ونشرها في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة.

الوظيفة ٥ : إبداء الرأي، عفوًا أو بناءً لطلب المراجع المختصة، في التشريعات والمراسيم والقرارات ومشاريعها والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه. ٢٤

الوظيفة ٦: حماية كاشفي الفساد وتحفيزهم وفق أحكام قانون حماية كاشفي الفساد. ٢٤

الوظيفة ٧: إستلام الشكاوى المتعلقة بعدم تطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات والتدقيق فيها وإصدار قرارات بشأنها، وإبداء المشورة للجهات المختصة حول تنفيذ القانون، ووضع تقرير سنوي بشأنه ونشره، والمشاركة في تثقيف المجتمع لترسيخ هذا الحق. ٢٦

الوظيفة ٨: دعم الشفافية في قطاع البترول من خلال السهر على حُسن تطبيق أحكام هذا القانون، واستلام الشكاوى المتعلقة بتطبيق أحكامه والتحقيق فيها وإصدار قرارات بشأنها، وإبداء المشورة للسلطات المختصة. ٢٧

الوظيفة ٩: المساهمة في تطبيق قانون استعادة الأموال الناتجة عن الفساد، عن طريق الدائرة الخاصة ضمن الهيئة المعنية بالتخطيط ومتابعة وتنسيق أعمال إستعادة الأموال المتأتية عن الفساد. ٢٨

الملحق رقم ١: السيرة الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة ٣٠

الملحق رقم ٢: موازنة الهيئة وقطع الحساب عن العام ٢٠٢٣ ٣٤

مقدمة عامة | السياق الحالي ودور الهيئة

حافظ لبنان خلال العام ٢٠٢٣ على ٢٤ نقطة نالها على مؤشر مدركات الفساد، دون أي تغيير يُذكر مقارنةً بسنة ٢٠٢٢، بالرغم من تقدمه على سلّم التصنيف من المرتبة ١٥٠ عالميًا إلى ١٤٩ من بين ١٨٠ دولة شملها المؤشر.

وشهد العام الفائت على وقع تفاوض الدولة اللبنانية مع صندوق النقد الدولي إنجاز بعض المشاريع المطلوبة، بينما بقي العديد منها مدار نقاش في اللجان النيابية. ومن أبرز توصيات الصندوق للبنان على صعيد السياسات، تعزيز إطار مكافحة الفساد وتحسين أداء المؤسسات المملوكة للدولة، إضافة إلى إعادة هيكلة شاملة للقطاع المالي وإرساء نظام موثوق للنقد والصراف. ومن ضمن التوصيات الخاصة في إطار الحوكمة رسم طريق الإصلاح التي تهدف من بين جملة أمور إلى تعزيز استقلالية ونزاهة النظام القضائي، وتحسين المساءلة على مختلف مستويات القطاع العام.

وفي هذا السياق، سعت الهيئة جاهدةً إلى تفعيل دورها، من خلال إنجاز خطة عملها لعام ٢٠٢٣ والمتعلقة بدعم قدراتها الفنية. فأطلقت الهيئة في شهر نيسان ٢٠٢٣ خطة عملها التي تشكّل خارطة طريق لتفعيل أدائها لمهامها وفق القوانين المرعية الإجراء، وبما يتسق مع أولويات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والتزامات لبنان الدولية ذات الصلة لاسيما تلك المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذلك إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار المدعوم من جانب البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وشهد العام ٢٠٢٣ ورشة عمل داخلية على صعيد الهيئة، أكان لناحية تجهيز مقرها بما يتناسب ورؤيتها لمهامها العامة والخاصة، وتطوير أدائها بما يتناسب والقدرات المتوفرة، أو لناحية الاحتياجات اللازمة كما حددتها خطة العمل. فبدعم من شركائها من الجهات الدولية المانحة، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضعت الهيئة خطة تنمية قدراتها موضع التنفيذ، وباشرت بتفعيل وظائفها المحددة في قانون انشائها، وبشكلٍ خاص تلقي الشكاوى المتعلقة بعدم تطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، وتلقي تصاريح الذمم المالية والمصالح من الموظفين العموميين.

الفصل الاول: تطوير تنظيم الهيئة الداخلي وتطوير قدراتها المالية والإدارية والفنية

استمر العمل للسنة الثانية على التوالي بتجهيز مقر الهيئة وإعادة تأهيله، وتأمين التجهيزات المكتبية اللازمة، والبنى التحتية، من أجل تعزيز أداء الهيئة لمهامها. وترافق ذلك مع البدء بتنفيذ خطة عمل تنمية قدرات الهيئة والتي كانت قد طورتها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتنسيق مع عدد من الجهات المعنية.

وأطلقت الهيئة خلال العام ٢٠٢٣ موقعها الإلكتروني (www.nacc.gov.lb) والذي كانت قد طورته بدعمٍ من برنامج الامم المتحدة الانمائي. ويتضمن الموقع أقسامًا متعددة، منها التعريفية، تتضمن التعريف بالهيئة واعضائها وسيرهم الذاتية، وأخرى تفصّل مهامها العامة والخاصة وفقًا لقانون انشائها وقوانين مكافحة الفساد ذات الصلة، بالإضافة الى مكتبة الوثائق من تقارير عامة وخاصة وتقارير سنوية وقرارات وتعاميم وآراء. كما وتم تجهيز الموقع لاستقبال تصاريح الذمة المالية والمصالح بالصيغة الالكترونية في مرحلة لاحقة، كذلك كشوفات الفساد، والشكاوى، بمجرد بدء العمل بمرسوم الأسناد والتواقيع الإلكترونية سنديًا للمادة ٨ من قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم ٨١، تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠.

ونجحت الهيئة خلال هذه السنة بتطوير استراتيجيتها الإعلامية، بعد سلسلة من الاجتماعات المكثفة مع خبراء في هذا المجال. واستندت الهيئة في تطوير الاستراتيجية هذه إلى دراسات كان قد أجرتها بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، تضمنت مقابلات مع هيئات رقابية، خبراء، صنّاع قرار ومشرعين، ومنظمات المجتمع المدني، في محاولة لتحديد وتحليل الثغرات بالنسبة لأداء الهيئة الإعلامي. واستندت الهيئة أيضًا في تطوير الاستراتيجية إلى مقارنات مع هيئات أخرى من المنطقة العربية وحول العالم، في محاولة للإستفادة من تجاربها.

١- تأهيل وتجهيز مقر الهيئة

شهدت أعمال تجهيز مكاتب الهيئة تقدمًا كبيرًا. فبدعم من «مشروع مكافحة الفساد من أجل بناء الثقة بלבنا» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والممول من الاتحاد الأوروبي وسفارة مملكة الدنمارك، تمت عملية إعادة تأهيل وتجهيز ثلاث طوابق من مقر الهيئة، إضافة الى طابق رابع قد تم تأهيله وتجهيزه بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد تم خلال هذه الفترة إعادة تأهيل الطوابق المذكورة بشكل كامل، لناحية إعادة تأهيل البنى التحتية، وإمدادات الكهرباء، وصيانة الأرضية، بالإضافة الى تجهيز المكاتب وتوفير المستلزمات كافة، وإنشاء قاعة اجتماعات كبيرة مزودة بتقنيات حديثة للإتصال عن بُعد.

وكان برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد زود مقرّ الهيئة بألواح الطاقة الشمسية، كما وتم بدعم من الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية توفير مولد كهربائي وتأمين الوقود اللازم له.

٢- متابعة عملية تطوير النظام الداخلي وموافقة مجلس شورى الدولة عليه

أ- عمل أعضاء الهيئة:

عمل أعضاء الهيئة، وهم رئيس ونائب رئيس وأربعة أعضاء، دون مساعدة أي جهاز إداري حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. بالرغم من ذلك، دأبت الهيئة على عقد اجتماعات أسبوعية دورية بالإضافة إلى اجتماعات طارئة، بحث خلالها في كافة الشؤون التنظيمية والمتعلقة بوظائف الهيئة واتخذت قرارات تنظيمية و تنفيذية مختلفة. ناهيك عن عقد لقاءات مع وفود محلية وأجنبية.

ب - الأنظمة الداخلية:

أعدت الهيئة نظامها الداخلي (المتضمن نظامها المالي وهيكلتها الإدارية) ومدونة السلوك وأحالتهما إلى مجلس شورى الدولة بتاريخ ٧ نيسان ٢٠٢٢ للموافقة عليهما أصولاً (أي خلال فترة أربعين يوماً من تاريخ حلف اليمين). وقد تطرق التقرير السنوي الأول للهيئة عن الفترة الممتدة من ٢٠٢٢/٠٢/١٧ إلى ٢٠٢٢/١٢/٣١ إلى المسارات التي سلكها النظام الداخلي، لناحية استطلاع رأي كل من مجلس الخدمة المدنية ووزارة المالية.

تابعت الهيئة خلال العام ٢٠٢٣ تواصلها مع كل من مجلس شورى الدولة ووزارة المالية لجهة التوصل إلى قاسم مشترك بين النصوص التي أقرتها الهيئة والتعديلات التي طلبها المجلس ووزارة المالية عليها. وبعد اجتماعات ومناقشات متعددة تمكنت الهيئة من تقديم النظام الداخلي ومدونة السلوك بصيغتهما النهائية إلى مجلس شورى الدولة في شهر كانون الأول ٢٠٢٣. وقد وافق مجلس شورى الدولة عليهما وصدر القرار بالموافقة بتاريخ ٢٠٢٤/١/٤.

ج - الجهاز البشري وتطويره:

لم يتم تعيين موظفين وجهاز بشري في الهيئة بسبب التأخر في إقرار النظام الداخلي وهيكلية الجهاز الإداري المتفرغ وعلى رأسه أمين عام يفترض أن يتم تعيينهم من قبل الهيئة بعد مبارأة يجريها مجلس الخدمة المدنية.

وفي إطار تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي سياق الدعم التقني الذي يقدمه البرنامج للهيئة من أجل تفعيل عملها وتعزيز قدراتها على القيام بالمهام الموكلة اليها، وقرّ البرنامج خبراء اختصاصيين في مجالي القانون والإعلام. وقرّ البرنامج للهيئة حضور عدد من المتطوعين والمتطوعات من طلاب الجامعات المحلية لمساندتها في تلقي التصاريح عن الذمة المالية والمصالح من الموظفين العموميين.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هيكلية الهيئة قد نصت في المادة الأولى من الفصل الأول على أن تتألف من وحدات تنفيذية، وحدات إدارية، وحدات مساندة ووحدة رقابة داخلية. وتتألف الوحدات التنفيذية من خمس مديريات يرأس كل منها مدير ويتبع لها موظفون يرتبطون به، وهي:

١. مديرية كشوفات الفساد وحماية كاشفيه
٢. مديرية الحق في الوصول إلى المعلومات
٣. مديرية التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع
٤. مديرية التوعية ونشر ثقافة النزاهة والأبحاث
٥. مديرية التحقيق والاستقصاء

وتتكون الوحدات الإدارية والخدمات المساندة من مديريتين هما: مديرية الشؤون الإدارية والخدمات المساندة ومديرية الشؤون القانونية. وتضم الأولى الدوائر التالية:

١. دائرة الموارد البشرية
٢. دائرة الخدمات الإدارية
٣. دائرة المحاسبة والشؤون المالية
٤. دائرة المعلوماتية

وبحسب الفصل الثاني من هيكلية الهيئة، يضم ملاك الهيئة ٨٥ موظفًا موزعون كما يلي:

٤	رئاسة الهيئة
٣	الأمانة العامة
٩	مديرية استقبال كاشفي الفساد وحمايتهم
٦	مديرية الحق في الوصول إلى المعلومات
٨	مديرية تلقي تصاريح الذمة المالية والمصالح
٧	مديرية التوعية ونشر ثقافة النزاهة والأبحاث
١٥	مديرية التحقيق والاستقصاء
٣	مديرية الرقابة الداخلية
١	مديرية الوحدات الإدارية والخدمات المساندة
٤	دائرة الموارد البشرية
٩	دائرة الشؤون الإدارية والخدمات
٣	دائرة المحاسبة والشؤون المالية
٥	دائرة المعلوماتية
٣	المديرية القانونية
٥	دائرة استعادة الاموال المتأتية عن الفساد

٣- تأمين الإعتمادات اللازمة لأداء الهيئة لمهامها

أ - بتاريخ ٢٠٢٣/١/٥ تم تحويل مبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (أربعة مليارات ليرة لبنانية) لحساب الهيئة لدى مصرف لبنان، ويمثّل المبلغ جزء من المساهمة المالية لتأمين النفقات الجارية للهيئة والمقرّرة عن العام ٢٠٢٢ بموجب المرسوم رقم ٩٩٢٩ تاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٦، حول نقل إعتماد من إحتياطي الموازنة العامّة إلى موازنة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بقيمة إجمالية ٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (ستة مليارات ليرة لبنانية)، علماً أن مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (ملياري ليرة لبنانية) قد تم تحويلها لحساب الهيئة بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٤ عبارة عن مساهمة تعويضات الرواتب والأجور للهيئة عن العام ٢٠٢٢.

ب - بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٠ صدر المرسوم رقم ١١٧٦٩ القاضي بنقل إعتماد من إحتياطي الموازنة العامّة إلى موازنة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد السنوية بقيمة ٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (أربعة مليارات ليرة لبنانية) وذلك لتأمين الرصيد الباقي من إعتماد السنة التشغيلية الأولى للهيئة والبالغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (عشرة مليارات ليرة لبنانية) لتغطية مصاريفها ونشاطاتها حسب الفقرة د من المادة ١٥ من قانون إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رقم ٢٠٢٠/١٧٥.

ج - بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢٠ صدر المرسوم رقم ١٢٣٨١ القاضي بإعطاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سلفة خزينة لدفع بدل التعويض الشهري لرئيس وأعضاء الهيئة والمتممات كافة، ونصّت المادة الأولى من المرسوم على إعطاء الهيئة سلفة خزينة بقيمة ١٣/٨٠١/٣٨٤/٠٠٠ ل.ل. (ثلاثة عشر مليار وثمانمائة وواحد مليون وثلاثمائة وأربعة وثمانون ألف ليرة لبنانية)، وقد حدد المرسوم مهلة تسديد السلفة بمدة أقصاها سنة من تاريخ صدوره، وأن تسدد باعتماد يُلحظ لهذه الغاية في موازنة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للعام ٢٠٢٤.

٤- تطوير التعاون الفني والعلمي مع جهات محلية ودولية مختصة

أ- ورش العمل المتخصصة

بادرت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالتعاون مع شركائها المحليين، والجهات الدولية المانحة والمنظمات الدولية إلى تنظيم سلسلة من الفعاليات الهادفة إلى المباشرة بتنفيذ خطة العمل التي كانت قد طورتها، والتي انقسمت إلى عشر محاور ومجالات دعم، إضافة إلى الخطوات التنفيذية لبناء القدرات الفنية وتوفير ما يلزم من احتياجات لتسهيل قيام الهيئة بمهامها. والمحاور هي: (١) المهام المشتركة (٢) استقصاء جرائم الفساد (٣) الرصد والتقييم (٤) إبداء الرأي عفوّاً او بناءً لطلب (٥) التثقيف والتوعية (٦) تطبيق منظومة التصريح عن الذمة المالية والمصالح (٧) المساهمة في تنفيذ قانون حماية كاشفي الفساد (٨) المساهمة في تنفيذ قانون الحق في الوصول إلى المعلومات (٩) تنفيذ قانون استعادة الأموال المتأتية عن جرائم فساد (١٠) متابعة حسن تنفيذ قانون دعم الشفافية في قطاع البترول.

نذكر في ما يلي ورش العمل التي تم تنظيمها:

١. ورشة عمل تحت عنوان «تفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الإحتياجات والتحديات

والفرص»: نظمت الهيئة بتاريخ ٢٠ نيسان ٢٠٢٣ ورشة عمل هدفت الى تفعيل عمل الهيئة في ضوء احتياجاتها وبالنظر الى التحديات والفرص القائمة في السياق الذي تشهده البلاد منذ العام ٢٠١٩. وأطلقت الهيئة خلال ورشة العمل هذه خارطة طريق لتفعيل عملها وفق القوانين المرعية الاجراء وتقرير بناء قدراتها. وانعقد اللقاء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبدعم مشترك من الاتحاد الأوروبي وحكومة مملكة الدنمارك، وشارك فيه سفراء وممثلون عن الدول الشريكة والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالعمل على تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، إضافةً إلى خبراء ومسؤولين معنيين.

٢. ورشة عمل تحت عنوان «نحو منهجية متخصصة لمراجعة النصوص القانونية»:

نظمت الهيئة بتاريخ ٣٠ أيار ٢٠٢٣ ورشة عمل خاصة بتطوير قدراتها على الرصد فيما يتعلق بتحليل مخاطر الفساد في النصوص القانونية، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي في إطار شراكته الإقليمية مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA) حول مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية (ACIAC).

٣. ورشة عمل تحت عنوان «دور الهيئة في نشر ثقافة النزاهة من خلال التربية والتعليم»:

نظمت الهيئة بتاريخ ٣٠ آب ٢٠٢٣ ورشة عملها هذه بالتعاون مع «مشروع مكافحة الفساد من أجل تعزيز الثقة ببلدان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والذي ينفذ بدعم من الاتحاد الأوروبي وحكومة مملكة الدنمارك، وبالتعاون مع المشروع الاقليمي لـ «مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية» الذي يُنفذ بدعم من الوكالة الكورية للتعاون الدولي. وهدفت الورشة الى تصميم وبلورة الاجراءات المستقبلية التي ستخدها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في لبنان، في مجال التربية والتعليم على صعيد نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد، ولا سيما بين طلاب الجامعات. وتم خلال الورشة استعراض منهجيات متعددة ذات صلة بالموضوع ومناقشتها وتقديم التوصيات بشأنها وذلك بحضور ممثلين عن الجامعة اللبنانية ومعظم الجامعات الخاصة.

٤. ورشة عمل تحت عنوان «تفعيل منظومة التصريح بالذمة المالية والمصالح»:

نظمت الهيئة بتاريخ ٢٦ أيلول ٢٠٢٣ ورشة عملها هذه بالتعاون مع «مشروع مكافحة الفساد من أجل تعزيز الثقة ببلدان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والذي ينفذ بدعم من الاتحاد الأوروبي وسفارة حكومة مملكة الدنمارك، وبالتعاون مع المشروع الإقليمي لـ «مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية» الذي يُنفذ بدعم من الوكالة الكورية للتعاون الدولي. وتمثلت أهداف الورشة في استعراض المستجدات التي أتى بها القانون رقم ٢٠٢٠/١٨٩ مقارنةً بالإطار القانوني السابق، تأسيسًا لفهم مشترك لمختلف جوانب منظومة التصريح عن الذمة المالية والمصالح، مع وضعها في سياق التجارب المقارنة والممارسات الفضلى ذات الصلة. كما وتم استخلاص التوصيات الفنية والعملية اللازمة لتفعيل منظومة التصريح في إطار التعاون والتنسيق بين الهيئة ومختلف الجهات المعنية، وذلك بحضور ممثلين عن غالبية إدارات الدولة.

ب- الزيارات واللقاءات والمشاركات الخارجية:

شاركت الهيئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعدد من اللقاءات والفعاليات الخاصة بمكافحة الفساد ومواضيع ذات صلة ومنها:

- المشاركة في ورشة عمل في المملكة الأردنية الهاشمية من ٢٨ شباط ٢٠٢٣ الى ١ آذار ٢٠٢٣ حول تطوير نظام التصريح عن الذمة المالية والمصالح، بحضور ممثلين عن هيئات ممثلة من الأردن، العراق وإقليم كوردستان.
- المشاركة في ورشة عمل في المملكة الاردنية الهاشمية من ١٩ إلى ٢٠ آذار ٢٠٢٣ من أجل «إطلاق تحالف سيدات قيادات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المنطقة العربية» بحضور نساء قيادات من لبنان، الكويت، فلسطين، العراق، المملكة المغربية، المملكة الأردنية الهاشمية، إقليم كوردستان العراق، مصر، وتونس، بالإضافة إلى خبيرات من كولومبيا، المملكة المتحدة، العراق، لبنان، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة الهاشمية الأردنية، وممثلين وممثلات عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي.
- المشاركة في المنتدى العالمي لمكافحة الفساد من أجل التنمية، بتاريخ ٢٦ حزيران ٢٠٢٣، المنعقد في العاصمة واشنطن، والذي ضم نحو ١٥٠ من الشركاء والقادة والممارسين في المجالات المختلفة من الحكومات والمؤسسات الخاصة والاطوساط الاكاديمية والمجتمع المدني والمؤسسات ومنظمات التنمية الدولية العاملة في مجال مكافحة الفساد وتحقيق النزاهة.
- المشاركة في لقاءات ثنائية بتاريخ ٢٧ حزيران ٢٠٢٣، في العاصمة واشنطن، بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ممثلة بشخص رئيسها وبين ممثلين عن الخارجية الأمريكية، ووزارة الخزانة الأمريكية لمناقشة مسائل تتعلق بالتعاون المشترك.
- المشاركة في اجتماع أعضاء شبكة غلوب، من ١٠ إلى ١٤ تمّوز ٢٠٢٣، في فيينا، النمسا. وتناول اللقاء البحث في المبادئ التوجيهية والآليات المتعلقة بتبادل المعلومات بين الأعضاء والتحضير لإطلاق مكتبة المعارف والاستمرار في بناء الخطة الاستراتيجية للشبكة، والبحث في سبل التعاون من أجل انفاذ القانون ومكافحة الفساد في المجال الرياضي.
- المشاركة في مؤتمر حول دور كيفية استخدام المعلومات في قياس أثر الفساد، وذلك بتاريخ ٣١ آب ٢٠٢٣، في فيينا، النمسا، وبدعوة من مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وجمع المؤتمر صتاع السياسات، علماء في المجال، أكاديميين، وخبراء من عدد من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وذلك لتبادل المعلومات، الخبرات، والممارسات فيما يتعلق بقياس أثر الفساد ومدى فعالية الاجراءات الآيلة الى مكافحته.

- المشاركة في لقاءات ثنائية بتاريخي ١٩ و ٢١ ايلول ٢٠٢٣ في باريس، فرنسا، بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ممثلة بشخص رئيسها ومدراء ورؤساء كل من الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد، والهيئة العليا للشفافية في الحياة العامة، حيث جرى التباحث في سبل التعاون المشترك.
- المشاركة في ورشة عمل إقليمية بدعوة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك من ٢٦ إلى ٢٨ أيلول ٢٠٢٣، في أبو ظبي، وذلك في إطار «برنامج أبو ظبي للإفصاح»، والهادف إلى تعزيز التعاون بين مؤسسات التدقيق العليا وهيئات مكافحة الفساد للحد من هذه الظاهرة.
- المشاركة في أعمال ورشة العمل التي نظمتها مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة الممتدة من ٣١ تشرين الأول وحتى ٢ تشرين الثاني ٢٠٢٣، تحت عنوان «تعزيز فعالية استرداد الأصول والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية».
- المشاركة في الاجتماع الخامس للشبكة العالمية لممارسي إنفاذ القانون ضد الرشوة العابرة للحدود الوطنية، في فرنسا، باريس بتاريخ ٥ كانون الأول ٢٠٢٣، والذي نظمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ركّز اللقاء على تسهيل تبادل أفضل الممارسات والخبرات والدروس المستفادة من التعاون في قضايا الفساد العابر للحدود الوطنية. وتمحورت المناقشة حول إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية المشتركة أو الموازية، فضلاً عن القرارات الصادرة حول التحقيقات المتعلقة بالرشوة وغيرها من قضايا الفساد العابر للحدود الوطنية والجرائم ذات الصلة.
- المشاركة في لقاء حول «تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته»، وذلك في مدينة أتلانتا الأميركية، على هامش الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بتاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠٢٣.
- المشاركة في لقاءات رقمية متنوعة أبرزها لقائين من تنظيم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يومي ٣١ أيار و٦ حزيران ٢٠٢٣ تحت عنوان «العملات المشفرة: دورها في تغيير قواعد مكافحة الفساد على مستوى العالم». وهدف اللقاءان إلى استكشاف تكنولوجيا العملات المشفرة الرائدة وتعزيز مفاهيم الأصول الرقمية والتعلم من الأخطاء لتجنب تكرارها وعرض الفوائد المحتملة للعملات المشفرة في مجال إنفاذ القانون.
- المشاركة في جلستين من تنظيم مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول استخدام الانترنت ومصادر المعلومات المفتوحة لتحسين التحقيقات، وذلك يومي ٢٨ أيلول و ٥ تشرين الأول ٢٠٢٣. هدفت الجلستان إلى تدريب المشاركين على استخدام أدوات التنقيب في مصادر المعلومات المفتوحة عبر الإنترنت، بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي، في خدمة التحقيقات. كما تطرق البرنامج إلى كيفية تحليل المعلومات لوضع استراتيجيات وسياسات التحقيقات.

٥- إطلاق الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة

بعد سلسلة من الاجتماعات بين أعضاء الهيئة وعدد من الخبراء القانونيين، إضافة إلى خبراء في مجال تصميم وتطوير المواقع الإلكترونية، وضعت الهيئة خطة تطوير موقعها الإلكتروني لناحية الشكل والمحتوى. وتضمنت الاجتماعات المكثفة التي عقدتها الهيئة مراجعات لأفضل الممارسات في هذا الإطار وخاصةً دراسة المواقع الإلكترونية لهيئات مماثلة في المنطقة العربية وحول العالم.

وبنتيجة هذه الاجتماعات توصلت الهيئة إلى بلورة خريطة الموقع، والذي يضم صفحات تعريفية بالهيئة ومهامها، وبطاقات تعريفية بأعضائها، مكتبة بأبرز الوثائق ذات الصلة بمكافحة الفساد، قسم خاص بأخبار الهيئة ونشاطاتها، بالإضافة إلى الجانب التفاعلي والذي يتضمن إمكانية تقديم تصريحات الذمة المالية والمصالح الإلكترونيًا، والشكاوى بخصوص الحق في الوصول إلى المعلومات، وكذلك كشوفات الفساد وطلبات الحماية والحوافز.

تم إطلاق الموقع الإلكتروني من خلال حملة إعلانية تم اطلاقها بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد ٢٠٢٣، تضمنت إعلانًا تلفزيونيًا للغاية.

يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة على الرابط: www.nacc.gov.lb

الفصل الثاني: تأدية الوظائف التي حددتها القوانين للهيئة

بالرغم من التحديات التي واجهتها، والتأخير في إقرار نظامها الداخلي ومدونة قواعد السلوك، استمرت الهيئة بممارستها للمهام الموكلة إليها وخاصةً لناحية تلقي تصاريح الذمم المالية والمصالح من الموظفين العموميين والأشخاص الخاضعين لموجب التصريح.

وخلال هذه السنة، تلقت الهيئة العديد من الشكاوى المتعلقة بتطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، ورفض تسليمها لطالبيها من قبل بعض الإدارات، وأصدرت ١٧ قرارًا بشأنها.

يعرض الفصل الثاني من هذا التقرير لتقدم العمل وفق وظائف ومهام الهيئة، مع تحديد ما أُنجز على هذا الصعيد، وما تعذر انجازه نظرًا للتأخير الحاصل فيما يتعلق بإقرار نظام الهيئة الداخلي، مثل البدء بتوظيف الكوادر البشرية، وتحويل الاعتمادات المرصودة لهذه الغاية.

وكان قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رقم ١٧٥ بالإضافة إلى القوانين الأخرى ذات الصلة قد أناطت بالهيئة المهام التالية:

١. إدارة منظومة تلقي التصاريح عن الذمة المالية والمصالح وحفظها وإدارتها والتدقيق بها.
٢. تلقي الكشوفات والشكاوى التي تردها والمتعلقة بالفساد، وإستقصاء جرائم الفساد، ودرسها عفوًا أو بناء على هذه الكشوفات، وإحالتها عند الإقتضاء إلى سائر الهيئات الرقابية والتأديبية والقضائية المختصة.
٣. حماية كاشفي الفساد وتحفيزهم عند الإقتضاء.
٤. تنسيق اعمال استعادة الأموال المتأتية عن جرائم الفساد وإدارة الصندوق الخاص بها.
٥. السهر على حسن تطبيق قانون الحق في الوصول الى المعلومات.
٦. السهر على حسن تطبيق قانون دعم الشفافية في قطاع البترول.
٧. رصد وضع الفساد وكلفته وأسبابه وجهود مكافحته والوقاية منه في ضوء القوانين النافذة والسياسات المعتمدة والاتفاقيات الدولية ووضع التقارير الخاصة أو الدورية في هذه الشؤون ونشرها في الجريدة الرسمية وعلى موقعها الالكتروني.
٨. إبداء الرأي، عفوًا أو بناء لطلب المراجع المختصة، في التشريعات والمراسيم والقرارات ومشاريعها والسياسات والإستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه.
٩. المساهمة في نشر ثقافة النزاهة في الإدارات والمؤسسات العامة والمجتمع والمعارف اللازمة لمكافحة الفساد والوقاية منه.
١٠. المساهمة، عبر رئيس الهيئة، في تشكيل اللجنة الخاصة بتقييم ترشيح اعضاء هيئة الشراء العام.

بالنسبة لوظائف الهيئة وما انجزته خلال سنة ٢٠٢٣

الوظيفة ١	
<p>تلقي التصاريح عن الذمة المالية والمصالح وحفظها وإدارتها والتدقيق بها وفق أحكام قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع.</p>	<p>الصلاحيات القانونية:</p> <p>تنص المادة ٥ من قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع رقم ١٨٩ بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٦ على أن تودع التصاريح المنصوص عليها في القانون لدى الهيئة مقابل إيصالات، وعلى أن تحفظ في سجلات مادية وإلكترونية. كما ونصت المادة ٦ من القانون عينه أنه على الهيئة وعلى كل جهة معنية مؤقتًا باستلام التصاريح أن تصدر تعميمًا بواسطة الإدارة التابع لها الموظفون العموميون الخاضعون للتصريح خلال مهلة شهر من تاريخ نشر القانون. على أن تصدر أيضًا خلال الشهر الأول من كل سنة تعميمًا للتقيد بمضمون القانون مع الإشارة الى المهل الواجب التقيد بها لتقديم التصاريح، والنتائج القانونية المترتبة عليها.</p> <p>كما تتمتع الهيئة بصلاحيات التدقيق في مضمون التصاريح بما يمكنها من ممارسة صلاحياتها المرتبطة بالتحرك عفوًا لاستقصاء الجرائم المتعلقة بما يمكن ان تستخلصه من اعمالها التدقيقية، لا سيما منها التصريح الكاذب والإثراء غير المشروع.</p>
<p>عنوان النشاط : تلقي تصاريح الذمم المالية و المصالح</p> <p>وصف مختصر: استمرت الهيئة خلال العام ٢٠٢٣ بممارسة مهامها المتعلقة بتلقي التصاريح عن الذمم المالية والمصالح. وقد بلغ عدد الذين تقدموا بتصاريحهم من بين الأشخاص الخاضعين لموجب التصريح ٩٢٧ موظفًا موزعين كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • موظفو وأعضاء المجالس البلدية ٣٦١ • موظفو الإدارة ٥٤٠ • قضاة ٢٦ 	<p>البرامج والمشاريع والنشاطات المنفذة خلال فترة التقرير:</p>

الوظيفة ٢

المساهمة في نشر ثقافة النزاهة في الإدارات والمؤسسات العامة والمجتمع والمعارف اللازمة لمكافحة الفساد والوقاية منه.

- وضع الدراسات والأبحاث وإصدار التقارير والنشر والمطبوعات المتخصصة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والوقاية منه وإنشاء قاعدة معلومات.
- توعية الرأي العام حول أسباب الفساد ونتائجه وسبل مكافحته والوقاية منه بجميع الوسائل المتاحة ووضع برامج من أجل التثقيف والترويج للنزاهة خاصة من خلال المؤسسات التربوية والجامعية والإعلامية وهيئات المجتمع المدني والأهلي.
- حث وزارة التربية والتعليم العالي وسائر الهيئات التربوية العامة الرسمية والخاصة، والتعاون معها، على تضمين برامجها التربوية مواداً نظرية وتطبيقية في مجال النزاهة ومكافحة الفساد والوقاية منه، وعلى تطوير هذه المواد والوسائل التربوية المرتبطة بها.
- تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية لمختلف الهيئات الرسمية والخاصة في جميع المواضيع الداخلة في اختصاصها.

الصلاحيات القانونية:

عنوان النشاط: التواصل مع مؤسسات التعليم العالي

تواصلت الهيئة مع رئاسة الجامعة اللبنانية وبحثت معها سبل التعاون في مجال محاربة الفساد وإرساء مبادئ النزاهة في الجامعة، من جهة، وفي مجال إدراج مادة النزاهة ومحاربة الفساد في المنهاج التعليمي. كما اجتمعت الهيئة مع مجلس البحوث العلمية، من جهة أخرى، وتوافقت معه على مواصلة اللقاءات من أجل تعديل المناهج التعليمية التكميلية والثانوية لجهة إدخال مادة النزاهة ومحاربة الفساد في المنهاج التعليمي في وزارة التربية.

البرامج والمشاريع والنشاطات المنفذة خلال فترة التقرير:

الوظيفة ٣

تلقي كشوفات الفساد التي تردّها، واستقصاء جرائم الفساد ودرسها وإحالتها عند الاقتضاء إلى سائر الهيئات الرقابية والتأديبية والقضائية المختصة.

تتمتع الهيئة بصلاحيّة إستقصاء جرائم الفساد، عفوّاً أو بناء على ما تتلقاه من كشوفات، ولها خلافاً لأي نص آخر، أن تطلب مساعدة الضابطة العدلية لجهة الحصول على المعلومات المتوافرة لديها وفقاً لقانون إنشائها في المادة ١٩ كما للهيئة إذا ارتأت خلال الاستقصاءات التي تقوم بها أنّه من الضروري التحقيق في حسابات مصرفية معينة، فلها أن توجّه طلباً مباشرة إلى المصارف المعنية، بعد أن إستثنى القانون الهيئة من نطاق السرية المصرفية.

كما تتمتع الهيئة بالصفة والصلاحيّة للطلب من الجهات المختصة اتخاذ التدابير الاحترازية المتاحة ومنها:

١.١ - الطلب الى قاضي الأمور المستعجلة إصدار قرار معطل بمنع المشكو منه من السفر لفترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

١.٢ - الطلب من قاضي الأمور المستعجلة ضبط أموال الأشخاص المشتبه بهم ومنع التصرف بها ووضع إشارة منع تصرف على الأموال المنقولة وغير المنقولة بقرار معطل ولفترة ثلاثة أشهر.

١.٣ - الطلب من هيئة التحقيق الخاصة اتخاذ الإجراءات الاحترازية المتاحة بما فيها تجميد الحساب او الحسابات المصرفية العائدة للمشكو منه وسائر الأشخاص المشتبه بهم.

وبنتيجة أعمال الاستقصاء تتخذ الهيئة أي من القرارات التالية:

- حفظ الملف إذا تبين أنّه لا يستدعي الملاحقة القضائية أو التأديبية أو أي تدبير آخر.
- الإحالة إلى النيابة العامة المختصة التي عليها أن تطلع الهيئة على سير الإستقصاء والتحقيق.
- الإدعاء مباشرةً أمام القضاء المختص للمطالبة بمعاقبة المرتكبين، وللهيئة الطعن أصولاً في القرارات الصادرة بهذا الشأن ضمن المهل المنصوص عليها قانونياً.
- التقدم بالدعاوى والمراجعات اللازمة أمام الجهات القضائية أو الإدارية المختصة للمطالبة بإعادة الحال الى ما كانت عليه واسترداد الأموال والتعويضات الناتجة أعمال فساد ثبتت صحتها.

الصلاحيات
القانونية:

<p>استلمت الهيئة عددًا من الشكاوى بهذا الخصوص، وكانت لا تزال قيد الدراسة لغاية كتابة هذا التقرير.</p>	<p>البرامج والمشاريع والنشاطات المنفذة خلال فترة التقرير:</p>
---	--

الوظيفة ٤	
<p>رصد وضع الفساد وكلفته وأسبابه وجهود مكافحته والوقاية منه في ضوء القوانين النافذة والسياسات المعتمدة والإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المُلزِمة، ووضع التقارير الخاصة أو الدورية في هذه الشؤون ونشرها في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة.</p>	
<ul style="list-style-type: none">• رصد حالات الفساد وتوثيقها ومتابعتها بجميع الوسائل المتاحة لوضع حد للإفلات من العقاب.• تقييم القوانين والمراسيم والقرارات الإدارية والمذكرات والتعاميم كافة، على ضوء معايير مكافحة الفساد والوقاية منه.• رصد التقدم المحرز في تنفيذ التشريعات والمراسيم والسياسات والإستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه.• تقييم مخاطر الفساد في القطاع العام وفق المنهجيات العلمية وتوفير الإقتراحات والتوصيات اللازمة لمكافحة الفساد والوقاية منه.	<p>الصلاحيات القانونية:</p>
<p>إن الهيئة في صدد دراسة النقاط والثغرات في القوانين والمراسيم تمهيداً لتقديم اقتراحات في شأنها ومتابعة انجازها مع الجهات المختصة.</p>	<p>البرامج والمشاريع والنشاطات المنفذة خلال فترة التقرير:</p>

الوظيفة ٥

إبداء الرأي، عفواً أو بناءً لطلب المراجع المختصة، في التشريعات والمراسيم والقرارات ومشاريعها والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه.

- إبداء الرأي، عفواً أو بناءً لطلب في جميع التشريعات والمراسيم والقرارات ومشاريعها والسياسات المتبعة فيما يتعلق بمكافحة الفساد والوقاية منه.
- إقتراح نصوص أنظمة الأخلاقيات وقواعد السلوك والمناقبية الواجب توافرها لدى الموظفين ومتابعة إقرارها وحسن تنفيذها والترويج لها.
- تستشار الهيئة وجوباً في وضع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والوقاية منه.

الصلاحيات القانونية:

لم تُستشر الهيئة خلال فترة التقرير في أي موضوع من ضمن اختصاصها، لكنها بصدد إعادة النظر ببعض مواد القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد.

البرامج والمشاريع والنشاطات المنفذة خلال فترة التقرير:

الوظيفة ٦

حماية كاشفي الفساد وتحفيزهم وفق أحكام قانون حماية كاشفي الفساد.

تنص المادة ٣ من قانون حماية كاشفي الفساد رقم ٨٣ بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠ على إعطاء الهيئة صلاحيات إضافية بمعزل عن صلاحياتها في الإستقصاء والتحقيق والملاحقة المنصوص عليها في قانون إنشائها، ومن الصلاحيات التي يوفرها قانون حماية كاشفي الفساد:

- حماية كاشفي الفساد وظيفياً وجسدياً.
- تقرير المكافآت والمساعدات لكاشفي الفساد.
- التقدم بشكوى الى السلطة التأديبية أو القضائية المختصة بحق أي شخص الحق بالكشف ضرراً وظيفياً أو غير وظيفي والأشخاص المعنيين بالمادة ١٢ من هذا القانون.

الصلاحيات القانونية:

<p>كما تنص «الفقرة ب» من المادة ٣ من قانون حماية كاشفي الفساد على أن «تجري الهيئة الإستقصاءات والتحقيقات المناسبة في المعلومات التي يتضمنها الكشف وتتخذ القرارات بشأن الحماية والمكافآت والمساعدات وفق الصلاحيات والأصول المحددة في قوانينها وأنظمتها. كما نصت المادة ٨ من القانون نفسه على أصول النظر في طلب الحماية الذي يقدمه كاشف الفساد، اذ تقوم الهيئة «بالاستقصاء المناسب للتحقق من وجود الرابطة السببية بين الضرر الوظيفي الحاصل والكشف، حيث تنشأ أمام الهيئة قرينة لمصلحة الكاشف بأن الضرر الوظيفي ناجم عن الكشف الذي قام به، وينتقل عبء إثبات العكس على الإدارة حيث يعمل الكاشف. ويمكن للهيئة بحسب «الفقرة ج» من المادة عينها ان تستدعي كل الأشخاص ذوي العلاقة وأن تستمع إليهم.</p> <p>تنص المادة ٩ من قانون حماية كاشفي الفساد على أنه يمكن للهيئة، وفي إطار توفير الحماية الشخصية للكاشف على أن تطلب من النيابة العامة المختصة أو القوى الأمنية المختصة إتخاذ الإجراءات الأمنية المناسبة لحماية الكاشف او أحد أفراد عائلته والعاملين لديه او الخبراء والشهود إذا تبين أنهم بحاجة لحماية شخصية من ضغوط أو أعمال تارية يُخشى حصولها.</p> <p>كما تنص المادة ١٤ من قانون حماية كاشفي الفساد على أن للهيئة إتخاذ القرار بمنح المكافأة و/أو المساعدة لكاشف الفساد في إحدى الحالتين التاليتين: (١) إذا أدى الكشف إلى حصول الإدارة على مبالغ أو مكاسب، مثل تحصيل الغرامات وإستعادة الأموال، (٢) إذا أدى الكشف إلى تجنب الإدارة خسارة أو ضررًا ماديًا. وتمنح الهيئة الكاشف المتضرر ماديًا أو جسديًا نتيجة كشفه، وبناءً على طلبه، مساعدة قانونية أو مادية مناسبة مع الحالة.</p>	
<p>تم عقد اجتماعات تنسيقية خلال العام ٢٠٢٣ بين الجهات المعنية، وذلك لتأمين الآلية المناسبة من أجل تحقيق هذه المهمة.</p>	<p>البرامج والمشاريع والنشاطات المنفذة خلال فترة التقرير:</p>

الوظيفة ٧

إستلام الشكاوى المتعلقة بعدم تطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات والتدقيق فيها وإصدار قرارات بشأنها، وإبداء المشورة للجهات المختصة حول تنفيذ القانون، ووضع تقرير سنوي بشأنه ونشره، والمشاركة في تثقيف المجتمع لترسيخ هذا الحق.

تنص المادة ٢٢ من قانون الحق في الوصول إلى المعلومات رقم ٢٨ بتاريخ ٢٠١٧/٠٢/١٠ على أن الهيئة تتولى المهام التالية:

- إستلام الشكاوى المتعلقة بتطبيق أحكام قانون حق الوصول إلى المعلومات والتحقق فيها وإصدار قرارات بشأنها.
- وضع تقرير سنوي يتضمن، بصورة خاصة، الصعوبات التي تعترض وصول الأشخاص إلى المعلومات بالنسبة إلى مختلف فئات المستندات، وتقارير خاصة حول مواضيع مهمة عند الاقتضاء.
- إبداء المشورة للسلطات المختصة بشأن كل مسألة تتعلق بتطبيق أحكام قانون الحق في الوصول إلى المعلومات.
- المشاركة في تثقيف المواطن وبلورة وعيه حول أهمية الحق في الوصول إلى المعلومات وأصول ممارسته، والإسهام في تدريب الموظفين والمسؤولين في الإدارة على كيفية وأهمية تمكين الأفراد من الحصول على المعلومات.

الصلاحيات القانونية:

تلقت الهيئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عددًا من الشكاوى المتعلقة بتطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات وصدرت ١٧ قرارًا بهذا الخصوص.

وضمن إطار المهام الموكلة اليها في موضوع تطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات عمدت الهيئة أيضًا إلى تكليف شركة «آراء للبحوث والاستشارات»، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيروت وبدعم منه، بالتواصل مع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات بهدف إجراء مسح شامل يبين مدى التزام الجهات المعنية بموجبات القانون لناحية:

- مستوى معرفة الإدارات بقانون الحق في الوصول إلى المعلومات.
 - مستوى تجاوب الإدارات مع موجب النشر الحكمي للمعلومات.
 - مستوى تجاوب الإدارات مع توفير المعلومات بناءً على طلب.
 - مستوى الالتزام بالمهل القانونية.
 - التحديات التي تواجهها الإدارات والتي قد تعيق عملية الاستجابة لمتطلبات قانون الحق في الوصول إلى المعلومات.
 - احتياجات الإدارات لتمكينها من الالتزام بقانون الحق في الوصول إلى المعلومات.
- وسوف تنشر الهيئة نتائج المسح في تقريرها حول واقع تنفيذ القانون عند جهوزه.

البرامج والمشاريع والنشاطات المنفذة خلال فترة التقرير:

الوظيفة ٨

دعم الشفافية في قطاع البترول من خلال السهر على حُسن تطبيق أحكام هذا القانون، واستلام الشكاوى المتعلقة بتطبيق أحكامه والتحقيق فيها وإصدار قرارات بشأنها، وإبداء المشورة للسلطات المختصة.

ينص قانون دعم الشفافية في قطاع البترول رقم ٨٤ لعام ٢٠١٨ في الفصل الخامس منه، المادة ١٩، على أن تتولى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المهام التالية:

- السهر على حُسن تطبيق احكام هذا القانون.
- مراقبة ملاءمة وصدقية ونوعية المعلومات.
- إستلام الشكاوى المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون والتحقيق فيها وإصدار قرارات بشأنها.إبداء المشورة للسلطات المختصة بشأن كل مسألة تتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون.وضع تقرير سنوي يتضمن، بصورة خاصة، الصعوبات الهامة التي تعترض وصول الأشخاص الى المعلومات المرتبطة بهذا القانون، وتقارير خاصة حول مواضيع هامة عند الاقتضاء، يتم نشرها وابلغها رسمياً الى مجلس النواب ورئاسة الحكومة والجهات المعنية.
- المشاركة في تثقيف المواطن وبلورة وعيه حول أهمية الحق في الوصول إلى المعلومات وأصول ممارسة هذا الحق، والإسهام في تدريب الموظفين والمسؤولين في الإدارة على كيفية وأهمية تمكين الأفراد من الحصول على المعلومات.
- التأكد من التزام الجهات المحددة في المادة الرابعة من هذا القانون بموجب نشر المعلومات و/أو الافصاح عنها وذلك في الحالات المحددة بموجب أحكام هذا القانون.
- يمكن للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، من أجل القيام بالمهام الموكلة اليها بموجب هذا القانون، الإستعانة بخبراء تقنيين في مجال صناعة البترول بشكل دائم او مؤقت.

الصلاحيات القانونية:

البرامج والمشاريع والنشاطات المنفذة خلال فترة التقرير:

قامت الهيئة بتطوير دليل حول دورها في مراقبة تطبيق قانون دعم الشفافية في قطاع البترول، تضمن شرًا للبيئة التشريعية والتنظيمية لقطاع البترول اللبناني، القوانين والمراسيم التطبيقية وأدوار الجهات الحكومية المعنية بالقطاع، كلٍ وفق صلاحياته.

<p>كما تطرق الدليل لأبرز الثغرات في الإطار القانوني الناظم ودور الهيئة في السهر على حسن تطبيق القانون رقم ٨٤ حول دعم الشفافية في قطاع البترول، وخاصةً ما يتعلق بمهام الهيئة الخاصة لناحية تلقي تصاريح الذمم المالية والجهات الخاضعة لنطاق المساءلة في هذا الإطار، تلقي كشوفات الفساد وحماية كاشفيه، واستلام الشكاوى المتعلقة بعدم تطبيق القانون لناحية تزويد طالبي المعلومات بالمستندات المطلوبة. ويتطرق الدليل الى المبادرات الدولية في هذا الإطار وكيفية مساهمة الهيئة فيها بما يتسق مع مهامها المتعددة. وتضمن الدليل في الختام عددًا من التوصيات للهيئة وللجهات المعنية بقطاع البترول.</p>	<p>البرامج والمشاريع والنشاطات المنفذة خلال فترة التقرير:</p>
---	--

<p>الوظيفة ٩</p>	
<p>المساهمة في تطبيق قانون استعادة الأموال الناتجة عن الفساد، عن طريق الدائرة الخاصة ضمن الهيئة المعنية بالتخطيط ومتابعة وتنسيق أعمال استعادة الأموال المتأتية عن الفساد.</p>	
<p>ينص قانون إسترداد الأموال المتأتية عن جرائم فساد رقم ٢١٤، تاريخ ٢٠٢١/٠٤/٠٨ في الفصل الثاني منه، المادة ٤، على ان تتولى دائرة إستعادة الأموال المتأتية عن جرائم الفساد المنشأة لدى الهيئة المهام والصلاحيات المحددة التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التنسيق مع الأجهزة القضائية والرقابية والأمنية كافة، كما ومع هيئة التحقيق المنصوص عليها في القانون ٤٤ بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٥، فيما خص الملاحقات والإخبارات والإدعاءات المتعلقة بجرائم الفساد في الشق المتعلق منها باسترداد الأموال المتأتية عن جرائم فساد. • إعداد الاستراتيجيات والخطط بشأن أعمال استعادة الأموال بشكل عام في كافة مراحلها الإدارية والقضائية. • متابعة عملية إستعادة الأموال مع الجهات الإدارية والقضائية ذات الصلة وذلك ضمن الحدود التي تسمح بها قوانين وأنظمة تلك الجهات مع حق الدائرة بالحصول على المعلومات التي تتصل بملفات إستعادة الأموال المتأتية عن الفساد، وإعطاء المعلومات المطلوبة، وتقوم بذلك لحين تولي الصندوق المنشأ بموجب القانون إدارة تلك الأموال. • إقتراح استراتيجيات وآليات التفاوض، لاسيما إلى هيئة القضايا لدى وزارة العدل والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. • تحديد العقوبات التي تواجه إستعادة الأموال، والتوصية الى الجهات المعنية بما يلزم من نصوص تشريعية وتنظيمية، وتدابير قانونية وإدارية لمعالجتها. 	<p>الصلاحيات القانونية:</p>

<p>• الإستعانة عند الاقتضاء، بمن تراه مناسباً من أشخاص طبيعيين أو معنويين، لبنانيين، أو أجانب، من أصحاب الاختصاص والخبرة.</p> <p>كذلك أنشأ القانون (المادة ١١) «الصندوق الوطني لإدارة وإستثمار الأموال قيد الاستعادة أو المستعادة»، الذي يتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلالين المالي والإداري، ويرتبط بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لجهة الموازنة الخاصة بالصندوق لإدارة الأموال المتأتية من جرائم الفساد.</p> <p>كما نص هذا القانون (المادة ١٢) على أن تشمل إدارة الأموال تبعاً لمرحلة إستعادة الأموال، ممارسة الحق في إستثمار الأموال قيد الإستعادة أي في مرحلة التجميد أو الحجز، أو التصرف بالأموال المتأتية عن الجرائم المحددة في هذا القانون وسائر الجرائم الأخرى، والمتحصلات ذات الصلة والتي تمت إستعادتها بحكم قضائي مبرم، وذلك من خلال أنظمة وآليات توضع لهذه الغاية، وذلك إلى حين صرف هذه الأموال:</p> <p>أولاً: للمساهمة في تغطية نفقاته ونفقات «دائرة إستعادة الأموال» و«الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد» ومكافأة وتعويض كاشفي الفساد وحمايتهم؛</p> <p>وثانياً: لتقديم ما يزيد من هذه الأموال، بشكل هبات، إلى مشاريع الدولة الرّامية إلى مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.</p>	
<p>لم يتم خلال سنة ٢٠٢٣ تعيين أعضاء "دائرة استعادة الاموال" على ان يتم تعيينهم خلال سنة ٢٠٢٤ بعد إقرار النظام الداخلي.</p>	<p>البرامج والمشاريع والنشاطات المنفذة خلال فترة التقرير:</p>

للتواصل مع الهيئة

• عنوان الهيئة: منطقة البريستول - فردان - شارع مدام كوري - بناية حطب (وزارة الثقافة سابقا)

• أرقام الهاتف: 01-355520/21/22/23/24/25/26/27/28/29

• البريد الإلكتروني: info@nacc.gov.lb

• اسم المسؤول عن طلبات الحق في الوصول إلى المعلومات لحين تكليف موظف المعلومات:
القاضية تريز علاوي

الملاحق

• الملحق رقم ١:

• السيرة الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة

• الملحق رقم ٢:

• موازنة الهيئة وقطع الحساب عن العام ٢٠٢٣

الملحق رقم ١: السيرة الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة

القاضي كلود كرم

رئيس الهيئة



بدأت مسيرة القاضي كلود كرم المهنية كعضو في محكمة الإفلاس عام ١٩٨١، وتابع خبرته في منصب قاضي الأمور المستعجلة في بعدها ثم قاضي التحقيق الأول في الجنوب. ترأس القاضي كرم عام ١٩٩٢ محكمة الاستئناف المدنية على مدى خمس سنوات في بيروت وسبع سنوات في جبل لبنان، ثم تابع كمحقق عدلي، وبعدها كنائب عام استئنافي في جبل لبنان لمدة تسع سنوات، لينتقل إلى محكمة التمييز، مترئساً غرفتها الأولى، قبل أن يتم انتخابه عضوًا لمجلس القضاء الأعلى ورئیسًا للجنة العفو الخاص المنبثقة عن المجلس عام ٢٠١٨. أُحيل إلى التقاعد بمنصب الشرف عام ٢٠٢٠.

أستاذ محاضر في كلية الحقوق التابعة لجامعة الروح القدس في مادة قانون العقوبات وأصول المحاكمات الجزائية على مدى ست سنوات، شارك القاضي كلود كرم في بعثات ومؤتمرات محلية ودولية، مرسماً دور لبنان في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، وتاركًا بصمته في ملفات جرائم تبييض الأموال ومكافحة الفساد. كذلك مثّل القاضي كرم وزير العدل اللبناني لترؤس مجلس إدارة المجلس العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لجامعة الدول العربية لعام ٢٠٢٠. حائز على وسام الاستحقاق الإسباني المدني برتبة كومندور.

القاضي كرم حائز على إجازتي الحقوق اللبنانية والفرنسية من كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف عام ١٩٧٥، إضافة إلى شهادة معهد الدروس القضائية في لبنان عام ١٩٨١، كما شارك في محاضرات المعهد الدولي للقضاء الفرنسي في باريس عام ١٩٨٠.

المحامي فواز سالم كبارة

نائب رئيس الهيئة



انتسب إلى نقابة محامي طرابلس والشمال عام ١٩٧٧، لبدأ حياته المهنية في محاكم الاستئناف، والاستشارات القانونية والمالية والاستثمارية، والإدارة المصرفية محليًا ودوليًا حتى العام ٢٠٢١، سنوات تخللها أيضًا عمل أكاديمي وتعليمي لقوانين التجارة والأعمال وحقوق الإنسان ومبادئ الحوكمة في عدد من الجامعات في لبنان.

إضافة إلى مشاركته ومحاضراته في ندوات مالية وحقوقية واقتصادية، كان المحامي فواز كبارة عضوًا في لجان وهيئات تحكيمية ونقابية وحقوقية لبنانية وفرنسية، وعضوًا مؤسسًا في جمعيات مهنية مالية وثقافية واقتصادية وإنسانية مختلفة.

له مؤلفات ومقالات متعددة في قوانين النقل وقوانين التجارة الدولية ومبادئ حقوق الإنسان والحوكمة وفي المجال الإقتصادي والسياسي وفي العمل الإجتماعي. حائز على شهادات تقدير في لبنان والخارج، وحامل وسام استحقاق العمل الفرنسي الفضي.

بين لبنان وفرنسا وهولندا، تعمق في دراسة الحقوق اللبنانية والقانون الخاص والقانون الدولي، والعلوم السياسية، بحيث حاز على شهادة ماجستير في القانون المدني و حضر دكتوراه دولة في القانون من كلية الحقوق في جامعة أكس آن بروفانس - فرنسا.

القاضية تيريز علاوي

عضوًا



بدأت القاضية تيريز علاوي مسيرتها المهنية الحافلة في ملاك وزارة التربية والتعليم العالي عام ١٩٧٢، ثم عملت بعدها كمساعدة قضائية منذ عام ١٩٧٤ لغاية عام ١٩٨٥ لتصبح بعدها قاضية في ملاك القضاء العدلي. تولت في عام ١٩٩٢ منصب قاضية منفردة في جبل لبنان، وخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٩، ترأست وشغلت عضوية غرف ولجان مختلفة في محاكم البداية والاستئناف في بيروت والجنوب، كما وعضوية المجلس العدلي عام ٢٠١٤. كان للقاضية علاوي دورا استشاريا في عدة غرف لدى محكمة التمييز والاستئناف، قبل أن تتقاعد عام ٢٠١٩ وتعيّن بمنصب الشرف عام ٢٠٢٠.

للقاضية تيريز علاوي خبرة طويلة في المجال التعليمي والأكاديمي حيث عملت كأستاذة محاضرة في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية على مدى نحو ثلاثة عقود، وشاركت في لجان المناقشات لأطروحات الدكتوراه والماجستير. لها باع طويل في السلك القضائي بين الدعاوى القضائية ومحاكم الاستئناف والتمييز والنيابة العامة التمييزية.

حائزة على دكتوراه دولة في الحقوق من الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية.

الدكتور علي بدران

عضوًا



بدأ الدكتور بدران حياته المهنية في القطاع المصرفي والمالي حيث اكتسب خبرة تزيد عن ٣٠ عاماً، وشغل مناصب قيادية في عدد من المصارف اللبنانية، كما شارك كمتحدّث في عدد من المؤتمرات والمنتديات المصرفية في لبنان والخارج. حائز على جوائز تميّز وشهادات تقدير من جهات محلية وإقليمية في المجال المصرفي والمحاسبي.

الدكتور بدران عضو في نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، وفي اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، وفي المنظمة العربية لخبراء المحاسبة القانونيين. مدرّب للمتدرّجين في النقابة لمادة القانون والضرائب، ترأس لجنة الإشراف على المجلة العلمية، وعضوية لجنة الامتثال ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ولجنة التدريب سابقاً. مشارك رئيسي في إعداد دليل الإجراءات لتطبيق أحكام قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لخبراء المحاسبة المجازين بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة.

حائز على شهادة الدكتوراه ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال، وإجازتين في المحاسبة والتمويل والإدارة والتسويق من الجامعة اللبنانية، وأربع دبلومات في الإدارة المصرفية، إدارة العمليات، عمليات التجزئة، والائتمان المصرفي المتقدّم. له أكثر من ٦٥ دراسة وبحث مهني في مجالات اقتصادية ومحاسبية علمية متخصصة ومحكّمة في مجالات متنوّعة.

الدكتور جو معلوف

عضوًا



عمل في التجارة العامة، وتولى على مدى أكثر من ٢٠ عامًا مناصب عدة ومنها منصب رئيس علاقات المستثمرين، مدير الخدمات المصرفية، ومخطط التقاعد والشركات، ومستشار ومحلل مالي في عدة مصارف وشركات محلية ودولية بين لبنان، كندا، الإمارات العربية المتحدة، قطر، جورجيا وتركيا، كما تولى منصب رئيس مجلس إدارة علاقات المستثمرين للشرق الأوسط في قطر.

حائز على جوائز تميز من جهات دولية في المجال المصرفي والمالي، منها جائزة أفضل رئيس علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط من جمعية علاقات المستثمرين في دبي، وجائزة أفضل موظف في الاستثمار وتطوير الأعمال لبنك رويال في مونتريال، كندا.

يحمل دكتوراه في إدارة الأعمال الدولية من جامعة واشنطن الدولية عام ٢٠٠٦، إضافة إلى شهادة في التخطيط المالي من معهد IQPF في كندا عام ٢٠٠٣. تابع الدكتور معلوف أيضًا دورات في الشؤون المصرفية والمالية والمحاسبة وقانون الالتزام الضريبي الأميركي للحسابات الأجنبية (FATCA) والتحقيق الجنائي في الأمور الاقتصادية والمالية من الكلية الوطنية للقضاة في فرنسا. يتقن ثمان لغات.

الدكتور كليب كليب

عضوًا



بدأ الدكتور كليب كليب مسيرته المهنية في قطاع التعليم الرسمي عام ١٩٧٣، لينتقل للعمل كأستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية بين ١٩٨٥ و٢٠١٨، وكُلِّف بإدارة الفرع الرابع في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال لمدة عشر سنوات.

بروفسورًا وباحثًا وخبيرًا في الشؤون الاقتصادية، حاضر الدكتور كليب في كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان لفترة اثنتي عشر عامًا، وشارك كعضو في لجان تخطيط وتأليف المناهج الجديدة في وزارة التربية وفي الجامعة اللبنانية وفي لجان امتحانات الماجستير، ولجان امتحانات الضباط الإداريين في الجيش اللبناني وضباط الأمن العام، كما شغل منصب أمين سر مجلس المندوبين في رابطة الأساتذة في الجامعة اللبنانية. وكان عضوًا في هيئة تحرير عدد من المجلات العلمية، وفي العديد من الجمعيات الاقتصادية العربية. الدكتور كليب عضو مؤسس في الجمعية اللبنانية للاقتصاد، وقد شارك في عشرات المؤتمرات العلمية والندوات المتخصصة المحلية والدولية.

له أكثر من ثلاثين بحثًا منشورًا، وحائز على جوائز تقدير متنوعة في لبنان والخارج.

حائز على شهادة الدكتوراه في اقتصاد التنمية من جامعة ليون في فرنسا.

الملحق رقم ٢: موازنة الهيئة وقطع الحساب عن العام ٢٠٢٣

أولاً: موازنة العام ٢٠٢٣

١- قُدِّرت واردات الهيئة ونفقاتها في مشروع موازنتها للعام ٢٠٢٣ بقيمة /١٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. على أن تغطي بمساهمة تلحظ في الموازنة العامة للعام ٢٠٢٣ غير أنه لم تقرر موازنة الدولة للعام المذكور.

٢- تقدير موازنة العام ٢٠٢٣

البيانات	مدين	البيانات	دائن
رواتب واجور وملحقاتها	٣,٨٦٠,٠٠٠,٠٠٠	مساهمة الدولة في موازنة الهيئة	١٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
نفقات جارية اخرى			
نفقات استثمارية	١٠,٦٤٠,٠٠٠,٠٠٠		
المجموع	١٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	المجموع	١٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠

ثانياً: بيان واردات الهيئة المحصلة ونفقاتها المصروفة للعام ٢٠٢٣

١- واردات الهيئة المحصلة

أ- واردات الهيئة المحصلة من المساهمات وسلفة خزينة /٢١,٨٠١,٣٨٤,٠٠٠/ ل.ل.

٢- النفقات المصروفة للهيئة

بلغت النفقات المصروفة للهيئة /١٧,٤٦٩,٣٧٥,١٤٩/ ل.ل. موزعة كما يلي:

- رواتب واجور وملحقاتها /١٦,٣١٨,٣٩٣,٠٦٧/ ل.ل.
- مصاريف متنوعة / ١٧٤,٧٩٦,٠٠٠ / ل.ل.
- خدمات استهلاكية - إيجارات مكاتب وصيانتها / ٩٧٦,١٨٦,٠٨٢ / ل.ل.

ثالثاً: الموجودات النقدية والهبات العينية بتاريخ ٣١/١٢/٢٠٢٣

- رصيد حساب الهيئة لدى مصرف لبنان / ٥,٩٠٨,٩٧٥,١٢٥ / ل.ل.
- رصيد صندوق الهيئة / ٥٥,٢٠٤,٠٠٠ / ل.ل.
- مجموع الهبات العينية من الجهات المانحة / ٨٨,١٦٨,٥٥٢,٨٥٠ / ل.ل. موزعة حسب التفاصيل التالية:
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP: / ٨١,٠٢٠,٥٢٢,٩٨٠ / ل.ل.
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في لبنان UNODC: / ٤,٧٣٦,٧٠٣,٣٧٠ / ل.ل.
- الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية (Expertise France): / ٢,٤١١,٣٢٦,٥٠٠ / ل.ل.

رابعاً: خلاصة الفرق بين الواردات المحصلة والنفقات المصروفة

النفقات المصروفة	الايرادات المحصلة
١٧,٤٦٩,٣٧٥,١٤٩	٢١,٨٠١,٣٨٤,٠٠٠
٤,٣٣٢,٠٠٨,٨٥١	الوفر

